قوله ولا يخفى الاخفة في اللفظ الاخفة في الصفة هرج بقوله في اللفظ لاخفة الوجه
التسمية او المقدر بالمقابلة او الاحتراز عن خفة في المعنى كما اشار اليه قدس سره قوله
واضيف القائم اليه بعد جعله شبيها بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى موصوفها او الى
فيه الصلة تنزلا المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب فراعوا الاضافة اللفظية
فيها دون في الاضافة المعنوية من امتناع اضافة الى موصوفها لان اللفظية فرع
المعنوية قوله والمراد ان المشار اليه بهذا لا يخفى ان المجموع المركب من اشياء يجوز ان يكون
مستلزما لامر ولم يكن كل واحد من تلك الاشياء مستلزما لذلك الامر لكن هذه العبارة
واشارتها انما يقال للبناء الاحق على سابق واستدلاله بالاحق على السابق ولا يخفى
ان ذلك مشتق بالقياس الى انتفاء التخصيص فيجب ان يجعل قوله من ثم اشارة الى التخفيف
وانتفاء التعريف او يرتكب مجاز كما يقال فلان قتيل تلك القبيلة مع انه ليس الا قتيل بعضهم
قوله وعلى هذا كان الانسب لان اصله مذكو فحذفا ق خلافا للفراء ام يخالف هذا القول خلاف
فالفراء قوله واجاب المص بعضهم بان الاضافة سابقة بالبقاء وان كانت مفيدة
ابتداء فيذهب اداء فحال اللام عدم بقائها والرجوع الى النصب الغير هو الاصل لزوال ما
عرضت الاضافة لاجله قوله ولا يخفى فيه شوب مصادرة لان اثبات المطلوب توقف على ابطال
دليل الخصم وابطاله يتوقف على اثبات المط قوله الا هم الا ان يقال لا يخفى بعده لان المتبادر
منه في التركيب لا في الاستعمال ق اذ لا نص فيه على الجر فيه شيء لان رواية الجر مشهورة و
هي كافية في الاستدلال ق يستوي فيه الجميع والواحد اذ هو مشترك بينهما كالعلم ق وجهان

اخران

[illegible] فيه بالمنصوب الضمير واما النصب فيفيد محل حيث جعل العامل شبيها
بالمفعول فنصب قوله يعني سيبويه واتباعه يتبع فيه جماعة من الشارحين حيث فرعوا الكلام
المص هكذا بناء على ما نقل عن سيبويه من جواز الجر في الضارب بك لكن المشهور من مذهبه ان
لا يجوز الا النصب قياسا على الظرف ولذا لم يسند الشيخ الرضي الى سيبويه الا ما هو المشهور
من مذهبه واسند القول بالجواز الى الزمانى المبرد في احد قوليه وجاز له ق حملا اذ المحكوية
اذ كاملة لهم له بناء على جعله مفعولا لا للفعل المفهوم اذ جواز واحملا قوله ولم يحلوا الضارب
زيد في على هذا التقدير دون التقرير السابق بشيء وهو انهم لم يحلوا الضارب
زيد على ضارب زيد كما حملوا الضارب بك وانما حملوا دون التقرير السابق او حاصله ان
حذف التنوين في باب ضارب بك ليس لاضافة بل لانفصال الضمير لان التنوين وانفصال
الضمير مما يتنافيان سواء كان الضمير منصوبا او مجرورا فاذا لم يكن في بك لباب النظر
الى اللغة لم يحالوا بانتفاء التخفيف في الضارب بك لانه نظيره بخلاف باب ضارب زيد
فان التخفيف في باب منظور فيه اذ قلت يرد على هذا التقرير نقض القاعدة المعلومة من
السابق وهو ان الاضافة اللفظية تفيد التخفيف فكيف لعل المص لم يرض بهذا القول
او قاله بان التنوين قد يا تنفصال الضمير انما ينافي التنوين لفظا ثم حذف من التقدير
بعد اعتبار الاضافة كما في حواج بيت الله ان قلت فعلى هذا ينبغي ان لا يجوز الضارب بك
للحمل على ضارب زيد قلنا يرد المثالين فرقا وذلك لان الضارب بك مشابه لضارب بك وان
حذف تنوينه لفظا بخلاف الاضافة وليس الضارب زيد في ذلك قوله وحصل التخفيف حيث

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)